مجلس الأمة.. توصيات متكررة لجهات حكومية بتسوية الملاحظات الرقابية والمخالفات المالية

جانب من جلسة سابقة

◆ دراسة أسباب تأخر بلدية الكويت في تنفيذ مشاريعها الإنشائية والصيانة الجذرية

◆ التنسيق بين جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية في «هيئة الزراعة»

◆ التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة للبيئة

◆ استكمال الهيئة العامة للغذاء والتغذية كافة الإجراءات اللازمة لنقل مختبرات فحص الأغذية إليها

وافق مجلس الأمة في جلسة 12 يونيو الماضي على 106 توصيات بشأن 16 جهة وهيئة ، ووفق تقرير شبكة الدستور، نعرض اليوم لعدد منها وهي على النحو التالي: الإدارة العامة للإطفاء ، للهيئة العامة لمكافحة الفساد ، الهيئة العامة للرياضة، الهيئة العامة للغذاء، الهيئة العامة للبيئة ، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، وبلدية الكويت

بلدية الكويت

التقرير الخامس للجنة الميزانيات لبلدية الكويت حيث تضمن التقرير 8 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في بلدية الكويت بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

2 – الإسراع في إبرام جميع عقود النظافة العامة الجديدة بعد استيفائها لكافة الضوابط تجنبا التحميل المال العام بأعباء مالية يمكن تجنبها، والمتابعة الفعالة لأعمال الشركات المنفذة لتلك العقود وفق الشروط التعاقدية معها، وتوفير العدد الكافي من المفتشين في هذا الشأن بما يتناسب مع كثافة الوحدات السكنية، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ما يسجل من ملاحظات أو مخالفات.

3 – إعادة النظر في مشروع محطة معالجة النفايات البلدية الصلبة والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بمشاريع إدارة البيئة (معالجة النفايات وتطوير آلية الانتفاع من النفايات للاستفادة من مردودها المالي والبيئي وإيجاد بدائل اقتصادية مثلى، خاصة وأن هناك نماذج المشاريع تدوير النفايات أو تصديرها في دولة الكويت يمكن الاطلاع عليها والاستفادة من تجاربها ، وبحث إمكانية إشراك الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم مشاريع تدوير النفايات ومعالجتها توفيرا لفرص استثمارية مبتكرة وواعدة اقتصاديا ، (وسبق أن أوصت اللجنة بذلك).

4 – دراسة أسباب تأخر بلدية الكويت في تنفيذ مشاريعها الإنشائية والصيانة الجذرية بما يمكنها من زيادة نسب الإنجاز فيها، والعمل على تقليص الدورة المستندية المستغرقة داخل بلدية الرقابية الكويت من خلال مراجعة السياسات الداخلية المتبعة وتطويرها بما يتفق مع الضوابط الرقابية.

5 – استمرار العمل على زيادة إيرادات البلدية وخاصة من الإعلانات التجارية مع القيام بشكل كاف بتأهيل الشركات المتخصصة بهذا المجال والنظر في تاريخها التنفيذي مع الأخذ بالاعتبار متابعة ملاك الشركات المستبعدة من الاعلانات التجارية والتي قامت البلدية باستبعاد شركاتهم القديمة فيقومون بتأسيس شركات أخرى للتحايل على قرار استبعادهم للدخول في المزايدات الاعلانية الجديدة وذلك تجنبا لتكرار مشاكلهم القديمة في العقود الجديدة، (وسبق أن أوصت اللجنة بذلك

6 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات بلدية الكويت في السنوات القادمة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

7 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والإمتناعات المررة وغيرها من الأمور المسجلة على بلدية الكويت سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

8 – التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على بلدية الكويت سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

شؤون الزراعة والثروة السمكية

التقرير السادس للجنة الميزانيات للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حيث تضمن التقرير 8 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في السنوات المقبلة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3 – اتخاذ الهيئة للإجراءات اللازمة لتحقيق الأغراض التي نص قانون إنشائها على ذلك، والعمل الجاد على زيادة المساحات المزروعة وسحب الحيازات المخالفة من أصحابها وتوزيعها على الجادين والمتمكنين من الأفراد والمؤسسات والشركات وفق الضوابط والشروط بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات. 4 – دعم المزارعين الكويتيين في توفير منافذ بيع آمنة وفق الاشتراطات الرقابية والصحية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة حفاظا على حقوقهم وتشجيعا للإنتاج الوطني.

5 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتلافي أوجه القصور والخلل فيما يتعلق بتنفيذ الهيئة لعقودها، والعمل على تدريب موظفي الهيئة بالقدر الكافي والملائم بما يمكنهم من الإشراف والمتابعة على أعمال المتعهدين، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخلين بالشروط التعاقدية مع الهيئة.

6 – الإسراع بتوقيع عقد ترقيم وتحصين وتسجيل الحيوانات الجديد وتأكد الهيئة من تلافي أوجه القصور في العقود السابقة والمبينة تفصيلا في هذا التقرير، مع إيجاد آلية تربط فيها الدعومات المخصصة للأعلاف بالإنتاج.

7 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتناعات المررة وغيرها من الأمور المسجلة على الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

8 – التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

الهيئة العامة للبيئة

التقرير السابع للجنة الميزانيات للهيئة العامة للبيئة حيث تضمن التقرير 6 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للبيئة بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الهيئة العامة للبيئة في السنوات القادمة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3 – إعادة النظر في تعدد المجالس الإدارية للهيئة العامة للبيئة تماشيا مع التوجه العام للدولة نحو ترشيد المصروفات. 4 – قيام الهيئة بدورها بتفعيل صندوق حماية البيئة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة ومجلس الوزراء لنقل المبالغ الخاصة بمشاريع إعادة تأهيل البيئة التابعة حاليا لنقطة الارتباط الكويتية المشاريع البيئة لكون هذه المشاريع تقع من ضمن اختصاصات الصندوق قانونا، ولما له من أثر في تسريع إنجاز المشاريع وترشيد الهيكل الإداري للدولة، وسبق التوصية بهذا الشأن.

5 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية او الامتناعات المررة وغيرها من الأمور المسجلة على الهيئة العامة للبيئة لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

6 –التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة للبيئة سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

الهيئة العامة للغذاء والتغذية

التقرير الثامن للجنة الميزانيات للهيئة العامة للغذاء والتغذية حيث تضمن التقرير 4 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للغذاء والتغذية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا. 2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الهيئة العامة للغذاء والتغذية في السنوات القادمة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية

3 – استكمال الهيئة العامة للغذاء والتغذية كافة الإجراءات اللازمة لنقل مختبرات فحص الأغذية إليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيلها وإجراء الفحوصات اللازمة على الأغذية ضمانا لسلامتها، والعمل على توفير الكوادر الوطنية اللازمة لتشغيل تلك المختبرات

4 –التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة للغذاء والتغذية سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

الهيئة العامة للرياضة

التقرير التاسع للجنة الميزانيات للهيئة العامة للرياضة حيث تضمن التقرير 5 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للرياضة بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا

2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الهيئة العامة للرياضة في السنوات المقبلة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتناعات المررة وغيرها من الأمور المسجلة على الهيئة العامة للرياضة لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

4 – التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة للرياضة سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

5 – التنسيق مع وزارة المالية التفصيل كل من (مساعدات الأندية والأنشطة الرياضية) او (الدورات الرياضية في ميزانيات القادمة وفق ما أبدته الجهات الرقابية من ملاحظات بهذا الشأن بما يساهم في تسهيل عملية الرقابة.

مكافحة الفساد

التقرير العاشر للجنة الميزانيات للهيئة العامة لمكافحة الفساد حيث تضمن التقرير 6 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا. 2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في السنوات المقبلة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3 – العمل على متابعة مشروع الدعم المؤسسي الموقع ما بين الهيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لإصدار لائحة تنظم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين وفقا لما نص قانون إنشائها على ذلك، والحرص على التأكد من أن هذه اللائحة جاءت متوافقة مع المعايير العالمية المتبعة في هذا الشأن بما يساهم في رفع تصنيف دولة الكويت لمكانتها المستحقة عالميا وأنها تعمل وفق أفضل الممارسات العالمية المطبقة.

4 – استخدام الاعتمادات المالية المخصصة للتوظيف في ميزانية السنة المالية الجديدة في العرض المخصص له، وأن تكون هناك أوزان مناسبة للاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية للمتقدمين للتعيين، وأن يكون عنصر المقابلة الشخصية في حدود دنيا لا يجاوز الـ10 %بما يكفل تكافؤ الفرص للجميع.

5 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتناعات المررة وغيرها من الأمور المسجلة على الهيئة العامة لمكافحة الفساد لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية.

6 – التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة العامة لمكافحة الفساد سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

الإدارة العامة للإطفاء

التقرير الحادي عشر للجنة الميزانيات للإدارة العامة للإطفاء حيث تضمن التقرير 6 توصيات، كالتالي:

1 – التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المآخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الإدارة العامة للإطفاء بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

2 – العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الإدارة العامة للإطفاء في السنوات المقبلة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3 – العمل على ضبط شؤون التوظيف لا سيما تجاه المنقطعين عن العمل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل المتأخرات أولا بأول ومتابعة تحصيلها بصورة فعالة، مع العمل على وضع خطة لتحصيل المبالغ المستحقة للحكومة المدورة منذ سنوات سابقة..

4 – الإسراع في تنفيذ المشاريع الإنشائية للإدارة العامة للإطفاء وتنفيذها وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها مع ضبط تكاليف إنشائها والتنسيق مع الجهات المختصة لتذليل معوقات تنفيذها..

5 – التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية وغيرها من الأمور المسجلة على الإدارة العامة للإطفاء لضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية. 6 – التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الإدارة العامة للإطفاء سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية.

الغانم: مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب قدر وإيمان

مرزوق الغانم

اكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الاعتداءات الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الصهيوني ضد المصلين في باحات المسجد الأقصى صبح عيد الأضحى المبارك يثبت مجددا سقوط دعوات السلام الزائفة ومشاريع التسوية الفارغة مع كيان محتل لا يعرف إلا منطق البطش والقوة.

وقال الغانم في تصريح صحفي « من المعيب والمشين ترك المقدسيين والفلسطينيين عموما يواجهون العدو وحدهم دون دعم وسند».

ودعا الغانم الي ضرورة تحرك عربي واسلامي ودولي شامل وواسع يستهدف كل المنابر والمنتديات السياسية والحقوقية والثقافية لتشكيل ضغط حقيقي على هذا الكيان المحتل «.

واختتم الغانم تصريحه قائلا « مواجهة هذا الكيان الغاصب هو قدر وإيمان واذا كانت ظروفنا العسكرية غير مواتية فهذا لا يمنع من العمل حثيثا وبشكل يومي على المستويات السياسية والثقافية والحقوقية عربيا واسلاميا ودوليا «.

الرويعي يشيد بدور السعودية في خدمة واستضافة الحجاج

عودة الرويعي

أشاد رئيس مجلس الأمة بالإنابة الدكتور عودة الرويعي بدور المملكة العربية السعودية الكبير في خدمة واستضافة الحجاج وتسهيل كل ما يواجههم من صعاب، مشيرا إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها المملكة في تمكين زوار الحرمين الشريفين من اتمام مناسك العبادة سواء بالحج أو العمرة أو الزيارة على مدار السنة.

وقال الرويعي في تصريح صحفي اليوم إنه «بمناسبة قرب انتهاء مناسك الحج المباركة نبارك لجميع حجاج بيت الله قضاء مناسك الحج وأركانه داعيا المول عز شأنه أن يتقبل من الحجاج ويغفر لهم ذنوبهم وأن يردهم سالمين غانمين ويتمم فرحتهم بلقاء أهلهم وذويهم في أوطانهم».

وأضاف الرويعي «نهنئ ونبارك بنجاح موسم الحج هذا العام لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وللحكومة السعودية بكافة أجهزتها ومرافقها وللشعب السعودي على مايقومون به كل عام من جهود وتنظيم وتفان في خدمة المسلمين القاصدين للأماكن المقدسة «.

واختتم تصريحه قائلا» نسأل المولى عز وجل دوام النجاح والتوفيق للمملكة العربية السعودية الشقيقة في خدمة المسلمين في كل زمان ومكان».